



" إشكالية السياسة النقدية بين جهود الهيئات الدولية والإصلاحات  
المصرفية الجزائرية في تحقيق النمو "  
د. بن عزة إكرام (1) ❊

### ملخص البحث

تتمحور الدراسة، حول إشكالية السياسة النقدية في قدرتها على تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التحكم في عرض النقود وإدارته، على النحو الذي يقضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي، حتى لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي، الذي يسمح بارتفاع هادئ في مستوى الأسعار لما يضمن هذا التوازن، حيث يتم التطرق إلى إشكالية السياسة النقدية ضمن الخلاقات الفكرية والدراسات الأكاديمية، حيث نجد أشهر دراسة تأثيراً هي لـ Friedman and Schwartz 1963 حول دور النقود (فعالية السياسة النقدية) وألية عملها في الدورة الاقتصادية ثم تلتها العديد من الدراسات إلا أن البعض الآخر يشكك في دور النقود (فعالية السياسة النقدية) أمثال Robinson، ثم محاولة تقييم جهود المؤسسات المالية الدولية على تطوير أدوات السياسة النقدية لتجنب صدمات الخارجية، فبالنسبة للسياسة الاقتصادية الجزائرية شهدت نوعين من إصلاحات الأولى إصلاحات مرتبطة بالمؤسسات الدولية والتي أسفرت عن توقيع اتفاقيات سياسات التكيف الاقتصادي، وإصلاحات ذاتية متعلقة بتحرير أسعار الفائدة بصدور قانون النقد والقرض 10/90 وذلك من أجل مساعدتها في رسم سياساتها النقدية المحلية ودعم وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع، وتعزيز القدرة على مجابهة الصدمات والمخاطر العالمية.

الكلمات المفتاحية: الفعالية - سياسات التكيف الاقتصادي - قانون النقد

والقرض

### Abstract

❊ باحثة دكتوراه تخصص تأمينات وبنوك الجزائر.

---

The problematic of monetary policy between the efforts of international financial institutions and Algerian banking reforms in achieving Economic Growth

The study focuses on the problem of monetary policy in its ability to achieve growth through the control of money supply, as required to achieve a real growth rate, not inconsistent with the requirements of monetary stability, which allows quiet rise in prices to ensure this balance, the monetary policy issue is addressed within the doctrinal differences and the academic studies where we find the most famous one for Friedman and Schwartz (1963) about the effectiveness of money and its mechanism in the economic cycle, followed by many studies, however, others doubt in the effectiveness of money like Robinson...Then, we try to assess the efforts of international financial institutions to develop monetary policy instruments to avoid external shocks. Regarding the Algerian economic policy, there were two types of reforms: first, reforms related to international institutions, which resulted in the signing of economic adjustment policies and reforms related to the liberalization of interest rates by the issuance of a law Cash and Loan 90/10 to help them formulate their domestic monetary policies in order to support the pace of sustainable and inclusive economic growth and enhance resilience to global shocks.

**Keywords: Effectiveness - Economic Adjustment Policies - law Cash and Loan**

## مقدمة

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها والتي تحرص على استخدام أدواتها بما يحقق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي واتخاذ الوسائل اللازمة لزيادة الصادرات وتقليص الواردات بما يحقق التوازن في الميزان التجاري وميزان المدفوعات

ومع تبني الجزائر لبرامج الإصلاح الاقتصادي والمصرفي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فإن هذه البرامج تحرص على إعادة التوازن ودفع عجلة النمو إنطلاقاً من معالجة السياسات النقدية والمصرفية الداخلية من أجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية، وإعادة الاقتصاد الجزائري إلى حالة الاستقرار و تحفيز النمو من خلال تطبيق بعض الإصلاحات النقدية و هي تحرير أسعار الفائدة

فما مدى استجابة السياسة النقدية في تحقيق النمو في ظل برامج الإصلاحات الهيكلية والمصرفية التي شهدتها الجزائر؟

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو في ظل برامج الإصلاحات الهيكلية والمصرفية التي شهدتها الجزائر

## منهجية الدراسة

استناداً إلى ما سبق سيتم التطرق إلى أربعة محاور رئيسية  
المحور الأول: علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي  
المحور الثاني: الإصلاحات النقدية والمصرفية  
المحور الثالث: تقييم أدوات السياسة النقدية بالجزائر  
المحور الرابع: تقييم النمو الاقتصادي بالجزائر

## المحور الأول

### علاقة السياسة النقدية بالنمو الاقتصادي:

#### أولا تعريف السياسة النقدية:

ويعرفها الاقتصادي J.P.Patat على أن السياسة النقدية عموما ذلك العمل القائم على مراقبة عرض النقود من طرف البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة

كما تعرف على أنها مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على مستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني.

ويعرّف الدكتور عبد المجيد قدي السياسة النقدية بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض 1.

#### ثانيا تعريف النمو الاقتصادي:

مفهوم النمو الاقتصادي: يوجد العديد من التعاريف نذكر منها  
النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي (GDP) أو إجمالي الدخل الوطني (GNI) Gross National Income بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

ويعرف أيضا الزيادة في الإنتاج الوطني عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

#### ثالثا فعالية السياسة النقدية في النظريات النقدية:

إن دراسة وتقييم فعالية السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية وبالأخص على النمو الاقتصادي كانت محل نقاشات الاقتصاديين حول مكانة النقود حيث يكمن هذا الاختلاف في المدى الذي يمكن ان تؤثر فيه النقود على الاقتصاد. إذ يعتقد الكنزليون

أن للنقود تأثير قليل في المدى القصير في حين يؤكد النقديون أن للنقود تأثير كبير جداً في المدى القصير وتكون حيادية في الأجل الطويل هذا الاختلاف أفرز عدة اتجاهات حول فعالية السياسة النقدية إلى حين ظهور مذهب ثالث بزعامة الاقتصادي الأمريكي "والتر هيلر" الذي نادى بعدم التعصب لسياسة معينة بل طالب بضرورة عمل مزج أو خلط لكل من الأدوات النقدية والأدوات المالية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي.

فالمقصود بالفعالية وتأثير السياسة النقدية هو تحقيق النمو الاقتصادي ومضمونها هو التحكم في عرض النقود وإدارته على النحو الذي يقتضيه لتحقيق معدل نمو حقيقي أمثل والمحافظة على استقرار الأسعار و الكفاة تقتضي على إيجاد معدل لا يتعارض مع مقتضيات الاستقرار النقدي الذي يسمح بارتفاع هادئ في مستوى الأسعار لما يضمن هذا التوازن.

وجاءت فعالية السياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي بفكرة ان النقد لا يعدو أن يكون أكثر من مجرد جسر تعبر من خلاله السلع المتبادلة وأنه في نهاية الأمر يتم تبادل السلع ببعضها البعض، أي دفع السلع مقابل الحصول على سلع الأخرى أي هي منتجات بذاتها وهو ما يعبر عنه بقانون المنافذ مثلما ذكره الاقتصادي جون بابتست ساي Jean Baptiste Say والمعروف بقانون ساي للأسواق (العرض يخلق الطلب خاص به) ويعني أن المشروعات بإنتاجها للسلع والخدمات تتحصل على مداخيل في شكل أجور وأرباح وفوائد؛ التي تساوي تدفق قيمة كل هذه السلع والخدمات واستخدام هذه المداخيل التي تولد تدفقا للطلب يغذي من جديد عملية الإنتاج واعتمد الفكر الكلاسيكي على فكرة أساسية وهي: سعر الفائدة يتحدد بتحقيق المساواة بين الادخار والاستثمار، وحيادية النقود التوازن يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل أي يستبعد حدوث بطالة ويؤدي وجود اليد، الخفية الى التوازن إذا ما حدث الاختلال وحول دورها في عملية النمو تؤكد النظرية الكلاسيكية على ضرورة الادخار كشرط مسبق لعملية الاستثمار وأن التوسع النقدي ماهو إلا وسيلة لنقل الموارد الحقيقية من الحائزين

السليبين لها إلى الأفراد والمؤسسات المستثمرة وبذلك فإن الادخار يعتبر العامل الأساسي في عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل وفي التحليل النقدي (فريدمان): لقد أعطى النقديون أهمية كبيرة لعرض النقود في تحليلهم للسياسة النقدية حيث يعتبرون أن عرض النقود لا بد أن يتماشى مع معدل النمو باعتباره العامل والمحدد للنشاط الاقتصادي، لذلك يرى النقديون ان السياسة النقدية السليمة هي التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بما يتماشى مع معدل النمو، حيث يرجعون سبب التضخم إلى نمو كمية النقود بصفة اكبر من نمو الناتج الداخلي الخام. PIB

وأن تأثير السياسة النقدية على النمو يكون في الأجل القصير أما في الأجل الطويل يكون التأثير على المستوى العام للأسعار والمتغيرات الأخرى ومن حيث العلاقة بين القطاع النقدي والحقيقي فأوضح فريدمان بأن العلاقة تتم بشكل مباشر من القطاع النقدي إلى الحقيقي في التحليل الكينزي يرى كينز أن النقود إضافة لكونها وسيلة للمبادلة فهي وسيلة مخزن للقيمة وأنها تتأثر بسعر الفائدة لذلك يقوم الافراد في تغيير محفظتهم المالية من خلال نظرية تفضيل السيولة وبذلك فإن الكنزيون يرون ان النقود لها تأثير ضعيف ويفضلون السياسة المالية في تحقيق النمو لذلك فإن كينز لا يشترط المدخرات كعملية مسبقة لتحقيق النمو بل يرى الاستثمار العنصر الأساسي من خلال سعر الفائدة التي تعتبر قناة لنقل اثار السياسة النقدية للمغيرات الحقيقية والتحكم في كمية المعروض النقدي.

ووفقا للنهج الكينزي الجديد الذي يمثله نموذج IS-LM، يتم نقل الصدمات النقدية إلى القطاع الحقيقي من خلال سعر الفائدة التي تعتبر القناة المتميزة، وحسب CHANDAVARKAR (1971) أن تحديد معدلات الفائدة بالمستويات المناسبة يضمن الاستثمار المطلوب في الحجم والتكوين ووفقا له، يجب أن تبقى أسعار الفائدة منخفضة لتحفيز الاستثمار وبالتالي يؤثر على الإنفاق والإنتاج الكلي من خلال المضاعف.

بحيث يقلل الكنزيون على دور السياسة النقدية في تحقيق النمو بسبب التأثير الغير المباشر للنقود وفيم يخص لنظرية التوقعات الرشيدة 1972 SERGENT ، LUCAS 1970 أوضحت أن الأسعار والأجور ذات مرونة تامة بالنسبة للتغيرات المتوقعة للأفراد في مستوى الأسعار من خلال نموذج أثر التوقعات الرشيدة على الناتج ومستوى التوظيف حيث أكدت النظرية أن فعالية السياسة النقدية الهادفة من قبل السلطات إلى زيادة الناتج وتخفيض معدل البطالة في حال عدم توقع الأفراد للزيادة المفاجئة في العرض النقدي سياسة توسعية مفاجئة أما في حال توقع الأفراد تلك الزيادة فإن السياسة النقدية تكون عديمة الجدوى ويقتصر دورها على ارتفاع الأسعار لذلك ركز أصحاب التحليل الكلاسيكي الجديد باهتمام بالادخار والاستثمار على حد سواء كونهما يلعبان دورا حاسما في عملية النمو وكذلك يرى ضرورة تنظيم كمية النقود من خلال الائتمان المصرفي والإصدارات النقدية بالشكل الذي يشجع على الادخار النقدي من خلال أسعار الفائدة.

خلاصة لما سبق فإن طبيعة عمل السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في المدارس النقدية نجد أن الكنزيون قللوا من فعالية السياسة النقدية بسبب التأثير الغير المباشر للنقود على الدخل والتشغيل من خلال سعر الفائدة كما ان الاستثمارات أيضا تعد قليلة المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة بسبب التكاليف المتعلقة بالإقراض وأما النقديون يعتبرون أن التغيرات في عرض النقود تمارس تأثيرا هاما على النشاط الاقتصادي وهي السبب في تغيرات الحاصلة في الدخل في المدى القصير.

لقد حظيت فعالية ان السياسة النقدية أكثر أهمية لدى الأغلبية أين شكلت دراسة العلاقة بين النقود والناتج الإجمالي محط اهتمام العديد من الباحثين والدارسين على المستوي النظري والتطبيقي ثم بعد ذلك تلتها العديد من الدراسات الحديثة حول فعالية السياسة النقدية وتأثيرها على النمو الاقتصادي. ومن الدراسات مشابهة وجدت دعما قويا للعلاقة الإيجابية بين عرض النقود والنمو نجد Sims 1972 ; Weclock 1995; Friedman and Meiselman 1963; Cagan 1956; Christ 1973;

Greenwood and Jovanovic 1990 and Heber 1991, 1996 King and  
Levine 1993

Bernanke and Blinder 1992 ; Bernanke and Gertler 1995;

Blanchard 1990; Friedman 1995; Romer and Romer 1989

تعتبر من الحقائق الراسخة أن السياسات النقدية لها تأثيرا كبيرا في الاقتصادات المتقدمة على الناتج على الأقل في المدى القصير، بالإضافة إلى دراسات التي تثبت عدم فعالية السياسة النقدية نجد دراسة Benjamin F. Kuttner, 1992 حيث قاما باختبار الأدلة التجريبية حول العلاقة بين النقود والدخل بعد حرب العالمية الثانية من الثلاثي الثاني من عام 1960 إلى الثلاثي الرابع من عام 1990 بتحليل السلاسل الزمنية للاقتصاد الأمريكي بالاعتماد على منهجية johansen لتحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين كمية النقود والدخل الحقيقي ومعدل الفائدة على الأوراق التجارية وأثبتت عدم وجود علاقة سببية ووثيقة بين النقود كمية النقود M1 و M2 مع وجود قوة تفسيرية لمعدل الفائدة في تفسير التغيرات في الإنتاج والدخل.

خلافًا لهذا المنطق نجد دراسة (1973) Mc KINNON et SHAW، أن معدلات الفائدة المنخفضة لا تشجع على تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. والواقع أن انخفاض أسعار الفائدة يمكن أن يعزز الطلب على الاستثمار. ومع ذلك، وبسبب انخفاض مستوياتها، فإنها لا تستطيع توليد الوفورات اللازمة لتلبية هذا الطلب الجديد الذي تم إنشاؤه. ونتيجة لذلك، هناك انخفاض في الاستثمار. ولهذه الأسباب، يدعو هؤلاء المؤلفون إلى التحرير المالي. وتطوير نظرية القمع المالي، التي تمكنت من إثبات أن أسعار الفائدة إذا أقيمت على مستويات منخفضة يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المدخرات.

وتختلف الآراء حول فعالية السياسة النقدية بين الاقتصاديين، مما أدى إلى عدد كبير من الدراسات والتحليلات الاقتصادية، في معرض الحديث عن آثار السياسة النقدية على النمو، بحيث يستخدم البعض نهجا قصير الأجل وغيره من النهج الطويل الأجل. ولكن النتيجة النهائية هي أن هذه السياسات يجب أن توفر حولا لمشاكل النمو، وبصفة أدق نحن ندرك أن الأدلة المؤيدة في تحديد العلاقة ليست ساحقة أي أن الأدلة تختلف من حيث فترات العينة، والمنهجية، وظروف الاقتصادية والمتغيرات.



## المحور الثاني

### الإصلاحات النقدية والبرامج الهيكلية في الجزائر: وتتضمن إصلاحات مرتبطة

#### باليهيات الدولية وإصلاحات مرتبطة بقانون النقد والقرض 90-10:

وتعتبر سنة 1990 مرحلة هامة في تاريخ النظام النقدي بصدور قانون النقد والقرض 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 الذي تضمن إصلاحات عميقة متعلقة التحرير المصرفي ومنح استقلالية بنك الجزائر وتعزيز دورة في الاستقرار النقدي

**أولا السياسة النقدية في ظل برامج الإصلاح الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي):**

لقد دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي أسفرت على اتفاقيات الاستعداد الائتماني 1989-1994 ثم اتفاقية التمويل الموسع 1995-1998: حيث قدمت مؤسسات المالية الدولية برامج التثبيت التي يمكن تحقيقها من خلال إجراءات تمس خاصة السياسة النقدية غير أن البرامج التي يقدمها البنك الدولي وصندوق والمدعمة بالقروض والإعانات للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل مجموعة من الشروط الإلزامية حيث يتعين على الدول المستفيدة من البرامج تطبيقه حتى تحصل على الدعم والمساندة بالقروض الممنوحة.

والجدول رقم 01 يوضح شروط برامج الإصلاحات وأهم النتائج المستخلصة:

أهم النتائج المحققة	شروط البرامج
-رفع معدل إعادة الخصم من 7.5 إلى 10.5 وأستمر في الارتفاع إلى ان بلغ 15% في سنة 1994 بغية تطير القروض وضبط التوسعات التضخمية	- تحصلت الجزائر على ماي على 200 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الأولى وعلى 400 مليون دولار أمريكي في الاتفاقية الثانية وفيما يخص الاتفاقية الثالثة تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة
-رفع سعر الفائدة من 5% إلى 8% من أجل جذب الادخارات	- وأهم الشروط المطبقة:
-ارتفاع الكتلة النقدية M2 سنة 1989 إلى 1990 بنسبة 11.32 % سنة 1990 ثم 21.3 % ثم 22.66 % سنة 1993	1- مراقبة توسع الكتلة النقدية
-ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.8 ثم تميّر بالتذبذب بنمو سلبي بنسبة 0.4% وإلى أن بلغ سنة 1995 3.8%	2- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار
-ارتفاع معدل التضخم 9.3% سنة 1989 إلى 16.7 % سنة 1990 ثم استمر في الارتفاع 22.8 % ثم 31.2 %	3- تحرير أسعار الفائدة
-تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20 %	4- تحرير أسعار الفائدة المحلية وجعلها موجبة
	- وضع سقف على الائتمان المحلي
	- منح الاستقلالية الكاملة للسلطة النقدية في تسيير وإدارة السياسة النقدية
	- تبني استخدام الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية
	- تعزيز أدوار السلطة لنقدية فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على أعمال البنوك

<p>- تراجع معدل السيولة إلى 53% بعدما كان 64% سنة 1990</p> <p>- التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة للقروض تحظيرا للاستعمال التدريجي لوسائل الرقابة غير المباشرة</p>	
<p>وأهم النتائج المسجلة في إطار اتفاقية التمويل الموسع</p>	<p>- شروط التمويل الموسع:</p>
<p>- انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% إلى 9.8% سنة 1998 نتيجة لانخفاض معدل التضخم إلى 5% سنة 1998</p> <p>- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية بنسبة 19.1% سنة 1998</p> <p>- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى 4.5% سنة 1998</p> <p>- معدل السيولة 38.6% في سنة 1995 و 36.6% في سنة 1996</p>	<p>بالنسبة لاتفاقية التمويل الموسع قد حدد مبلغ الاتفاق بـ: 1.169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر</p> <p>- الاستقرار النقدي</p> <p>- إرساء نظام الصرف وإنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة</p> <p>- إنشاء مكاتب الصرف</p> <p>- دعم تحرير التجارة الخارجية والسماح بالتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإعادة هيكلة الضريبة الجمركية</p>

إعداد الباحثة بالاعتماد النشرة الإحصائية سبتمبر 2008 وعمار بوزعرور الساسة النقدية وأثرها على المتغيرات الكلية حالة الجزائر، القرطبة للنشر و التوزيع، 2015.

pp1-17 [Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2002](#)

من خلال النتائج المحققة يمكن القول أن السياسة النقدية في الجزائر إثر برنامج التثبيت والتصحيح الهيكلي تمكنت إلى حد بعيد من بلوغ أهدافها الكمية بصورة تدريجية، ولكن رغم الإنجازات السابقة إلا أن السياسة النقدية في الجزائر لم تتمكن بعد من تخفيض مستويات البطالة التي ما تزال تشهد ارتفاعا كبيراً وكذا رفع مستويات النمو الاقتصادي التي ما تزال ضعيفة.

### ثانيا السياسة النقدية ضمن قانون النقد والقرض 90-10

تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاح الفعلي والاعتراف الأساسي بالاستقلالية البنك المركزي وبيان لأهمية النظام البنكي في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إدراج إصلاحات عميقة أبرزها تحرير أسعار الفائدة.

وبموجب قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 تم ضبط المسار الحقيقي والصحيح للنظام النقدي والمصرفي وإبراز دور السياسة النقدية وإرجاع صلاحيات السلطة النقدية في تسيير النقد والقرض وإستند هذا القانون في بناء وإعادة

هيكل النظام البنكي والنقدي على مجموعة من الأسس والذي جاء نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المرتبطة بالهيئات الدولية وتتمثل هذه الأسس في<sup>(1)</sup>:

فصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: أي القرارات النقدية لم تعد تابعة لقرارات المتخذة على أساس كمي مخطط بل على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية بناءً على الأوضاع النقدية.

الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: الخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملية القروض إذ لم يعد يتميّز بالتلقائية والسهولة بل أصبح يخضع إلى شروط.

الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض: إبعاد الخزينة عن منح القروض للاقتصاد ليبقى دورها يقتصر في تمويل الإستثمارات العمومية وفتح الباب أمام النظام البنكي ليصبح منح القروض من اختصاصه ولا يخضع لقواعد إدارية وإنما للجوى الاقتصادية للمشاريع.

إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة وألغى بذلك تعدد مراكز السلطة النقدية وضع هذه السلطة في الدائرة النقدية، وهي مجلس النقد والقرض حيث جعل هذا القانون سلطة نقدية وحيدة تضمن انسجام السياسة النقدية ومستقلة من أجل تحقيق أهداف النقدية الموجودة في الدائرة النقدية والتحكم في تسيير النقدي والنمو الاقتصادي ليقادى التعارض بين الأهداف النقدية<sup>(2)</sup>.

- ويترتب عن هذه المبادئ مجموعة من النتائج أهمها<sup>(3)</sup>: ترافق صدور وتطبيق قانون النقد والقرض بإدخال جملة من إصلاحات الهيكلية ويمكن تصنيف هذه الإصلاحات في طائفتين إصلاحات متعلقة بالأسعار وأخرى متعلقة بالأسواق.

- محاولة الإحاطة بظاهرة التضخم وتثبيت الأسعار 1989 بإرجاع الاقتصاد إلى توازنه عن طريق التأثير في الكتلة النقدية.

- تحرير معدلات الفائدة الذي تم على مرحلتين رئيسيتين فقد تم البدء بتحرير أسعار الفائدة الدائنة ماي 1990 ليتم الانتقال إلى تحرير معدلات الفائدة المدينة التي

جرى بشكل تدريجي وقد تم الانتهاء من التحرير الكامل لمعدلات الفائدة المدينة في سنة 1995.

فيما يخص الفئة الثانية: السوق النقدية التي أتى تكريسها لتأسيس دور الآليات النقدية في ضبط الوضع النقدي العام للاقتصاد الوطني، وتم تأسيس السوق النقدية في عام 1989 ولكن تأطيرها وفقا لقواعد قانون النقد والقرض وإدخالها في سنة 1991 في نظام بنك الجزائر رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 المتضمن تنظيم السوق النقدية،

- تأسيس سوق الصرف بين البنوك في 1995 نظام بنك الجزائر رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 الذي تزامن مع تخفيف القيود في تحديد سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية ودعم التوازن الداخلي وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

ونظرا للإصلاحات العديدة التي شهدتها الساحة الاقتصادية ظهرت عيوب وثرعات في التشريعات الخاصة بقانون النقد والقرض ما أدى الى ظهور اختلالات مزعجة مما استلزم إجراء تعديلات لاحتواء الأوضاع وتصحيح مسار التطبيقي والتشريعي لقانون النقد والقرض مع المحافظة على مواده وخضع هذا القانون الى ثلاثة تعديلات الأولى بموجب رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 والذي أعلن بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة البنك الجزائر ومجلس النقد والقرض والتعديل الثاني في 2003 بموجب الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 واهم ما جاء فيه إلغاء عهدة المحافظ توسيع الصلاحيات النقدية لبنك الجزائر في إدارة القرض والنقد والصرف تحديد الهدف النقدية فيما يتعلق بتكوير الكتلة لنقدية وتوفير افضل الشروط لتحقيقي النمو والاستقرار الداخلي<sup>(4)</sup>.

القانون 01-04 الصادر في 24/03/2004 المحدد لحد الأدنى لرأس المال البنوك والمؤسسات المالية بـ 2.5 مليار دج للأولى و 500 مليون دج القانون رقم 02-04 الصادر في 24/03/2004 المحدد لشروط تكوين الاحتياطي الإجباري لدى دفاتر البنك الجزائر

القانون 03-04 الصادر في 2004/03/24 المتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية<sup>(5)</sup>.

### المحور الثالث

#### تقييم أدوات السياسة النقدية بالجزائر

إن إدارة السياسة النقدية التي قام بها بنك الجزائر هي الحفاظ إجمالاً على استرجاع السيولة وضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية التالية:  
1- الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري حددت بـ 24.5 % انطلاقاً من تاريخ 15 ديسمبر 2001 - استعمل الاحتياطي الإلزامي في 2002 للتقليل من الإفراط في السيولة تم رفع الاحتياطي إلى 6.45% وأدرج الأمر 03-11 الأداة ضمن أدوات السياسة النقدية، باعتبارها الضمان الأول للمودع وأداة للسياسة النقدية ذات فعالية كبيرة؛ وقد بلغت نسبة الاحتياطي الإجباري خلال ماي 2004 نسبة 6 % وبقيت ثابتة إلى سنة 2005؛ وتواصل تطبيق هذه الأداة خلال سنة 2006 لما لها من أهمية، إذ سمح تطبيقها بامتصاص مبلغ 186.1 مليار دينار، أي ما يمثل نسبة 20.46 % من السيولة المسترجعة؛ غير أن هذه الأداة لم تكن كافية لامتناع حصة كافية من السيولة المصرية المعروضة في السوق النقدية.

ويحدد الإحتياطي الإجباري في حدود 28 % من المبالغ المعتمدة كأساس لحسابه كحد أقصى لا يمكن مبدئياً تجاوزه و يجوز لبنك الجزائر ان يحدد حد اعلى في حالة الضرورة المثبتة قانوناً<sup>(6)</sup>.

في سنة 2004 ثم تعديلها بالأمر 02-04 المؤرخ في 4 مارس 2004 في المادة 05 ولا يمكن ان تتجاوز نسبة الإحتياطي الإلزامي 15% ويمكن ان تساوي 10%<sup>(7)</sup>.  
إن رفع معدل الاحتياطي الإجباري منذ 2002، وكذا من سنة 2008، 2009 وتواصل ارتفاعه في سنتي 2010 و 2011 يعتبر تشديداً من السلطات النقدية على فعالية هذه الوسيلة في تأثير على سيولة البنوك من خلال الرفع التدريجي لنسبة احتياطي القانوني والإجباري وهي تبلغ حالياً 12% وذلك وفقاً لتعليمات رقم 02-

2013 الصادرة بتاريخ 2013/04/23 المعدلة والمتممة للتعليمية رقم 02-2004 المؤرخة في 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطات الإلزامية ويمكن رفع هذه النسبة لامتناس جزء من حجم السيولة الغير الموظفة في البنوك تقاديا لما قد ينجر عليه اثار تضخمية في حال توجبها على قروض غير مجدية<sup>(8)</sup>.

جدول رقم 02 تطور معدل الاحتياطي الإلزامي خلال فترة 2001-2014:

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل الاحتياطي الإلزامي	3	4.25	6.25	6.5	6.5	6.5	6.5	8	8	9	9	11	12	12

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر العدد 17 ماي 2012 ص 09.

Bulletin Statistiques Trimestriel (Banque d'Algérie) N° 3 Juin 2008) p12. N° 10 (juin 2010) et «économique et monétaire en Algérie » Banque d'Algérie Rapports 2003-2010

2- تقنية إعادة الخصم: تنص المواد 69، 70، 71، 72 من قانون النقد والقروض 10/90 على شروط استخدام أداة معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر، ويتم توضيح ذلك فيما يأتي:

المادة 69 تنص على أنه يمكن بنك الجزائر أن يعيد الخصم أو يأخذ تحت الأمانة من البنوك والمؤسسات المالية سندات مضمونة من قبل البنك الجزائري او من قبل الخارج تمثل عمليات تجارية وتلزم على الأقل ثلاثة اشخاص طبيعيين أو معنويين ذوي ملاءة أكيدة من بينهم المظهر، يجب ألا تتعدى مدة الضمان ستة أشهر، يمكن أن تستبدل أحد التوقيعات بإحدى الضمانات التالية: سندات الخزينة، بيان استلام البضائع، وثيقة شحن لحامله تثبت تصدير بضائع من الجزائر ومصحوبة بالمستندات المألوفة الأخرى<sup>(9)</sup>.

وقد شهد معدل إعادة الخصم تغييرات ويمكن ان نميز مرحلتين بعد صدور قانون النقد والقروض:

المرحلة الأولى 1990-1997: في هذه الفترة تعدى 10% وتميز بالارتفاع وتبعه البنك بتحديد معدلات الفائدة المدينة والدائنة المستهدفة مع ترك هامش المبادرة

للبنوك والمؤسسات المالية بتحديد معدلاتها الخاصة واستمر الارتفاع إلى أن بلغ 15% في نهاية سنة 1995 ثم انخفض في حدود 11% نهاية 1997.

المرحلة الثانية 1998-2004: حيث تميّر معدل إعادة الخصم انخفاضاً منضماً بلغ أدنى قيمة له سنة 4% وهذا يبيّن مدى التحكم في معدل التضخم عن طريق الحد والتضييق على حجم الائتمان ويظهر أثر هذه الأداة من خلال السيطرة على حجم الودائع وقدرة البنوك على خلق الائتمان من جهة ثانية الأمر الذي يتطلب اللجوء إلى البنك المركزي لتمويل المشروعات عن طريق أداة إعادة الخصم وتمويل الجهاز المصرفي<sup>(10)</sup>. و يبقى إحتمال الرجوع إلى إعادة تمويل من قبل بنك الجزائر متوقعا مع إنخفاض أسعار النفط خلال السداسي الثاني من سنة 2014 بعبارة أخرى، يجب أن تسترجع عملية إعادة الخصم أهميتها كأداة فعلية في السياسة النقدية وينتظر من البنوك أن تؤدي دورا بالغا في تمويل الاقتصاد وتعويض العجز المسجل في الادخار على الاستثمار عبر تعبئة الموارد الموجودة في أسواق رؤوس أموال<sup>(11)</sup>.

الجدول رقم 03 تطور معدل إعادة الخصم خلال فترة 1990- إلى الوقت الحالي

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل الخصم	10,5	11,5	11,5	11,5	15	14	13	11	9,5	8,5	6	6
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الخصم	5,5	4,5	4	4	4	4	4	4	4	4	4	4

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية بنك الجزائر رقم 24 ديسمبر 2013، ص 17-19.

3- عمليات السوق المفتوحة: سمح قانون النقد والقرض باستعمال أي بالمتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر أي لا يتعدى المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من الإيرادات العادية للدولة التي ظهرت في ميزانية السنة المالية السابقة والسندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم من قبل البنك المركزي، وتمت أول عملية لسوق المفتوحة 30 ديسمبر 1996 والمتمثلة في شراء بنك الجزائر لسندات عمومية لا تتجاوز مدتها ستة أشهر بمبلغ إجمالي يقدر 4 ملايين دج بمعدل فائدة متوسط قدر 14.94<sup>(12)</sup>.

## وتنقسم عمليات السوق المفتوحة إلى ثلاثة تقنيات:

1- العمليات النهائية وهي العمليات التي يقوم من خلالها بنك الجزائر بشراء وبيع نهائي في سوق السندات المقبولة ولا تتم هذه العمليات إلا لأهداف هيكلية أو لغرض الضبط الدقيق يمكن لهذه العمليات أن تأخذ شكل مساهمة بالسيولة (شراء نهائي) أو سحب للسيولة (بيع نهائي) وتقام هذه الإعلانات عن طريق الإعلانات عن المناقصة<sup>(13)</sup>.

2- تقنية الأخذ بالسيولة صدرت التعليمية 2002/02 في 11 أبريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتنص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يري فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الأنوية في أجل يقدر بـ 2 سا بين الإعلان والتسجيل لنتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 سا أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة في أي وقت يرغبه بنك الجزائر<sup>(14)</sup>. وإعتباراً من سنة 2002 أصبحت السوق البنينة للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك حيث دفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق بنك الجزائر إلى التدخل ابتداءً من أبريل 2002 بواسطة أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يُعيّنه، واستطاع البنك استرجاع 160 مليار دج سنة 2002 ليصل المبلغ 450 مليار دج في ديسمبر 2006 ثم 1100 مليار طيلة 2009<sup>(15)</sup> وكذلك وفي صرف فائض في السيولة قام بنك الجزائر برفع عتية المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة تدريجياً إلى 1350 مليار دينار، وبإدخال في شهر جانفي 2014 آلية امتناس لستة أشهر في 2015، كما أدى الانخفاض القوي لسعر البترول المتزامن مع العجز المعتبر في الرصيد الإجمالي لميزان الدفعات إلى انخفاض السيولة المصرفية من 2730,9 مليار دينار في نهاية

2014 إلى 1832,6 مليار دينار نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33%<sup>(16)</sup>.

3- التسهيل الخاصة بالوديعة: استعملت الوديعة المدارة بالفائدة كأداة غير مباشرة السياسة النقدية تم إدخالها سنة 2005 من قبل بنك الجزائر وتتمثل العملية بإيداع في 24 سا، حيث تمكن بنك الجزائر من خلال آلية تسهيلات الإيداع من سحب السيولة معتبرة من النظام المصرفي من تطبيقاتها سنة 2005، فانتقلت فوائض السيولة الموظفة من طرف البنوك في هذه الأداة من 1061.8 مليار دينار إلى 1258 مليار دينار في ديسمبر 2011 وتعتبر الأدوات المذكور من أهم الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر في تحقيق الأهداف المسطرة وضبط الكتلة النقدية<sup>(17)</sup>.

4- الأدوات المباشرة (الكيفية): ونذكر أهم ما اعتمده السياسة النقدية في الجزائر في هذا الشأن

- فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك
- فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم إلى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة الداخلية
- فرض حدود قصوى فرعية على إعادة الخصم الائتمان المصرفي المقدم إلى هذه المؤسسات
- فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك<sup>(18)</sup>.

وما يتعلّق بالسياسة النقدية الراهنة فوفق التعليمات 02/09 المتعلقة بعمليات السوق المفتوحة فنجد المادة 10 تنص لبلوغ اهداف السياسة النقدية المسطرة من طرف مجلس النقد والقرض عند بداية كل سنة مالية يتوافر لدى البنك الجزائر الأدوات السياسة

---

النقدية التالية عمليات إعادة الخصم والقرض الحد الأدنى للاحتياجات الإجبارية  
عمليات السوق المفتوحة والتسهيلات الدائمة<sup>(19)</sup>.

## المحور الرابع

### تقييم النمو الاقتصادي بالجزائر

شهدت الجزائر إصلاحات اقتصادية ونقدية عميقة وفقاً لسياسة الإنعاش الاقتصادي والتي تعتبر ذات توجه كينزي بعد إصلاحات النقدية مدعمةً بذلك سياساتها الاقتصادية العامة حيث تركزت على تدعيم الانفاق الكلي وزيادة الطلب الكلي لأجل زيادة نمو الناتج المحلي والذي بدوره ينعكس إيجابياً على باقي أهداف السياسة الاقتصادية أو ما يسمى بأقطاب مربع كالدور السحري.

أولاً مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004)<sup>(20)</sup>: تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنوياً وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004 خصص لهذا البرنامج مبلغاً قدر بحوالي 525 مليار د.ج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم 4 مؤسسات للإنتاجية الوطنية<sup>(21)</sup>.

الجدول رقم 05 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو:

المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	4.61	5.60	7.20	4.30
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3.04	3.99	5.55	2.64

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>):

ثانياً - مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 - 2009) في هذا الصدد، قد تم تخصيص مبلغ إجمالي قوامه 4203.2 مليار د.ج من أجل البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال فترة (2005-2009): يمكن إبراز مفهوم سياسة دعم النمو للبرنامج التكميلي في أنها آلية مكتملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي والهدف منها هو وضع أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية

لتسريع وتيرة النمو وبالتالي التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر عن طريق إنشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات بمعنى الوصول إلى مستوى خلق القيم المضاعفة من خلال الناتج والإنتاجية في الاقتصاد الجزائري، وقد جاء هذا البرنامج في ظروف حسنة يعيشها من خلال الانفراج المالي بحيث اهتم هذا البرنامج بالتشغيل والصحة والأشغال العمومية<sup>(22)</sup>.

الجدول رقم 06 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2005-2009

المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	5.90	1.70	3.40	2.00	1.60
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	4.16	- 0.05	1.53	0.54	-0.35

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>):

نمّيز من خلال الأرقام الموضحة في الجدول أنه شهد الاقتصاد الجزائري معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 5.90% كأقصى قيمة لها سنة 2005، كما بلغت أدنى قيمة وهي 1.60% سنة 2009، ويعود ذلك إلى الصدمة النفطية كما تم تسجيل معدلات نمو موجبة وأخرى سالبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 4.16 كأقصى قيمة لها في سنة 2005 وأدنى قيمة لها 0.35 - % سنة 2009؛

ثالثا - برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 - 2014)<sup>(23)</sup>: هو إستراتيجية مكملة مع البرامجة السابقة و يهدف إلى تحديث الإقتصاد وخلق التوازن ورصدت ضمن هذا البرنامج 2010-2014 مبالغ مالية هامة بلغت 286 مليار دولار وهو ما يمثل 21214 مليار دينار حيث تم تخصيص قيمة 1566 مليار دينار موجهة للتمتية الاقتصادية و 360 مليار دينار للحد من البطالة

الجدول رقم 07 يوضح بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو خلال فترة 2010-2014

المؤشرات	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	3.30	2.80	3.30	2.70	3.47
معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي %	1.56	0.73	1.16	0.55	1.31

المصدر من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات البنك الدولي (<http://data.albankaldawli.org>):

تم تسجيل معدلات نمو موجبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 3.47% كأقصى قيمة لها سنة 2014، ومعدل 2.70% كأدنى قيمة لها سنة 2013. بينما تم تسجيل معدلات نمو موجبة لحصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي التي بلغت 1.56% كأقصى قيمة لها في سنة 2010 وأدنى قيمة لها 0.55% سنة 2013؛

رابعا برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019<sup>(24)</sup>: يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية 2015 وتم فتح حساب رقم 143-302 تحت عنوان صندوق تسيير العمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019 وتتمحور أهداف البرنامج كتالي: منح الأولوية للمنتوج الوطني من أجل التخلص تدريجيا من تبعية المحروقات ترقية وعصرنة الاستثمار والفلاحة والسياحة وتوسيع النسيج الصناعي لترقية النمو والتشغيل وتعزيز النشاطات المالية وعصرنتها .

- تفعيل سوق الاقراض وتكيف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي وسيتم إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي وتحديد سياسة تواكب التي يتم التعامل بها على المستوى الدولي وستعكف الحكومة على حشد كل الوسائل: الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة وهي تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7% قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، تنويع الاقتصاد إلى جانب منظومة بنكية فعالة قادرة على تصريف الموارد في السوق.

- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام بمستوى نمو الصادرات خارج المحروقات والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

- استحداث مناصب الشغل ومواصلة جهود مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج والمحدث للثروة ومناصب العمل.

إيلاء عناية خاصة لتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين اليد العاملة المؤهلة.

وترافق هذا البرنامج مع الأزمة الحالية التي تعيشها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول على أدنى مستوياته حيث بادرت السلطات إلى اتخاذ إجراءات في إطار ترشيد النفقات العامة ضمن قانون المالية 2017 و2018. رابعا النموذج الجديد للنمو<sup>(25)</sup>: والتي تتمثل بمجموعة من المراحل والأهداف الأساسية

المسار المتواصل للنمو، مضاعفة حصة الصناعة، عصنة القطاع الفلاحي، الانتقال الطاقوي، تنويع الصادرات، وتتمثل مراحل النموذج: مرحلة الإقلاع (2016-2019) مرحلة الانتقال (2020-2025) ومرحلة الاستقرار (2025-2030)

وتتمثل وسائل هذا النموذج الجديد للنمو في: الحفاظ على اليسر المالي الخارجي للبلاد، من خلال تقليص الواردات وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتحفيز على إنشاء المؤسسات، واستكمال الإصلاح البنكي، وتطوير سوق رؤوس الأموال؛ أما الإصلاحات لمواجهة الأزمة فتتجسد من خلال:

- حشد التمويل الداخلي غير التقليدي: إدخال التمويل غير التقليدي هو الآن موضوع مشروع قانون 90-10 يتضمن تعديل قانون النقد والقرض. ومن شأنه أن يسمح للخزينة العمومية بالاقتراض مباشرة لدى بنك الجزائر، من أجل مواجهة عجز الميزانية.

فيما يخص عصنة النظام البنكي: سيبقى التركيز منصبا على استكمال الإصلاحات البنكية والمؤسسات المالية وذلك قصد تحسين فعاليتها ومردوديتها وتنافسيتها بفضل:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط البنكي؛ مع مواصلة عصنة منظومات الدفع؛ وتعزيز أنظمة المعلومات بمستوى المعايير الدولية المعمول بها.

- تعزيز عرض المنتجات البنكية المكيفة مع احتياجات وطلبات الزبائن بما فيها الإئتمان الإيجاري والمنتجات المالية اسلامية.

**المراجع:**

- 1) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2013، ص 344-346.
- 2) مدوخ ماجدة، وصاف عتيقة، أداء السياسة النقدية في الجزائر في ظل إصلاحات الاقتصادية مداخل في إطار المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 08-09/03/2005 ص 2-4. Décret exécutif n°01-310 du 16/10/2001 fixant les conditions de rachat par le Trésor des créances que les banques détiennent sue des entreprises publiques et des EPIC dissous » Revue Media Bank n°56 P13.
- 3) لطرش الطاهر، تطور السياسة النقدية في الجزائر بين الاقتصاد الممركز واقتصاد السوق، نظرة تقييمية مداخل في إطار الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييم 13 ماي 2013.
- 4) للمزيد طالع المادة 13 من الأمر 03-11 لمؤرخ في 26 أوت 2003 المادة 36 الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض المادة 62 المؤرخ في 26 أوت 2003.
- 5) معوشي بوعلام، بوعمامة نصر الدين، السياسات المدعومة كإطار مرجعي لإصلاح المصرفي في الجزائر المواصفات و التقييم ، مداخل في إطار الملتقى العلمي الدولي الثاني يومي 11-12 مارس 2008 حول إصلاح النظام المصرفي في ظل التطورات العالمية ص 8.
- 6) المادة 93 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقض والقرض ج ر عدد 16 لسنة 1990، ص 520.
- 7) نظام رقم 04-02 المؤرخ في 4 مارس 2004 تحديد شروط تكوين الحد الأدنى للاحتياطي الإلزامي، جر عدد 27 ص 38 .
- 8) مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو أطروحة الدكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر سنة 2016-2017 ص 254.

- (9) المواد 69 - 72 - 71 - 70 من قانون النقد و القرض الصادر بتاريخ 16 أفريل 1990 .
- (10) بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري واثارها في تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر سنة 2006، ص 70.
- (11) بنك الجزائر تقرير السداسي الأول، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015 ص 57.
- (12) أنظر المواد 76-77 من قانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ في 1990/04/14.
- (13) المادة 24 من النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية و أدواتها جريدة رسمية عدد 53 ص 20.
- (14) التعلية رقم 02/2002 الصادرة في 11 أفريل 2002 المتعلقة بامتصاص أو استرجاع السيولة في السوق النقدية.
- (15) بلدغم فتحي، مكنزمات انتقال السياسة النقدية في الجزائر، أطروحة الدكتوراه جامعة تلمسان 2012، ص116،
- (16) بنك الجزائر التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2015 نوفمبر 2015 ص 141.
- (17) بنك الجزائر التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر من سنة 2011 نوفمبر 2011 ص 178.
- (18) مدني حسيبة، دور السياسة النقدية والمالية على النمو مرجع سابق الذكر ص261.
- (19) النظام 02/09 مرجع سبق ذكره
- (20) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بوابة الوزير الأول، البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005 - 2009، أفريل 2005 ص: 06 - 07. متوفر على الموقع الالكتروني التالي

<http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf> (12/08/2015).

(21) خاطر طارق وآخرون، دور برامج الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001 -

2014) في تحقيق إقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية وتقييمية

أوراق عمل في إطار الملتقى الدولي الجزائر 2016 ص 3.

(22) زكرياء مسعودي تقييم أداء برامج، تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من

خلال المربع السحري كالدور دراسة للفترة 2000-2016، المجلة الجزائرية

للتنمية الاقتصادية، عدد 06 جوان 2017 ص 220.

(23) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول، ملحق بيان

السياسة العامة، الجزء الثاني: البرنامج الخماسي 2010 - 2014، أكتوبر

2010، ص: 38 متوفر على الموقع الإلكتروني التالي

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf>  
(12/08/2015).

(24) مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،

ماي 2014، ص 10-16.

(25) مخطط عمل الحكومة لتنفيذ، برنامج رئيس الجمهورية، بوابة الوزير الأول،

سبتمبر 2017، ص 1-45. من خلال الموقع التالي

<http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents/textes-de-references/plans-d-actions>.